

بوادر صراع داخل «قمرة القيادة»



في وقت تواجه فيه المملكة المتحدة تحديات غير مسبقة على صعيد مستقبلها السياسي والاقتصادي، فإن الأنباء بدأت تتسرب عن وجود صراعات وانقسامات داخل فريقه رئيسة الوزراء تيريزا ماي، إلى درجة جددت الشكوك حول قدرة حزب المحافظين الحاكم على قيادة البلاد خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها

لندن - سعيد محمد

بعد السقوط المتتابع لمرشحي منصب رئاسة الوزراء في المملكة المتحدة بفعل «صراع العروش» الذي دار داخل قيادة حزب المحافظين الحاكم غداة إعلان نتيجة استفتاء البريكست، غير المتوقعة، حاولت تيريزا ماي منذ اليوم الأول لتوليها المنصب أن تلبس عباءة «المرأة الحديدية»، مارغريت تاتشر، كما كانت في قمة عنفوانها السلطوي في ثمانينيات القرن الماضي.

كان أول ما فعلته ماي أنها فرضت على طاقمها الوزاري قيوداً - غير معتادة - على الإدلاء بالتصريحات أو عمل المقابلات الصحافية. وبعد فترة قصيرة من الهدوء والتماسك (لم تستمر لأكثر من أسابيع قليلة، وحاولت خلالها ماي أن تظهر كأنها مسيطرة، وأن قدرها يحتم عليها إدارة فريقها الوزاري والتعامل مع ملف تداعيات البريكست الاقتصادية والسياسية)، بدأت الصدوع تظهر إلى العلن، وتتصاعد الخلافات بين أعضاء الفريق الحاكم حول إدارة ملف البريكست تحديداً، في ظل تسريبات تكاد تكون يومية لمداولات يُفترض بها أن تكون محدودة التداول ضمن

شدد محافظون في البرلمان على ضرورة ما يعلو على «المتحدثين»

مجلس الوزراء حصراً. وهذه جملة معطيات لم تُشر إلى الإخفاق في تقمص شخصية الرئيسة تاتشر فحسب، بل ربما إلى انفراط عقد الوزارة بالكليّة.

يعتقد المراقبون في لندن أن الوزراء الذين يسربون نصوص مداولات المجلس إنما هم طامحون بشكل أو بآخر إلى القفز على المنصب التنفيذي الأهم في البلاد، مستفيدين من أجواء عدم التيقن في الأسواق المالية والعلاقات الشديدة الفتور بأوروبا، وكذلك من الشعبية المتزايدة لرئيس حزب العمال المعارض، جيريمي كوربن.

وقد تحدث قادة حزب المحافظين في البرلمان عن ضرورة أن تتولى ماي السيطرة على «هؤلاء المتمردين» قبل خروج الأمور عن السيطرة تماماً. ونقل عن وزير يمكس حقيبة شديدة الأهمية، لم يرغب بأن يُسمى، قوله إن

أظهروا التزامهم بذلك حتى الآن. لكن الصفعة الأقوى، وُجّهت إلى وزير الخزانة، فيليب هاموند، إذ اضطر مكتب رئيسة الوزراء إلى تنبيهه علناً في وقت سابق إلى أن موقفه بشأن إدراج الطلاب ضمن كوتات الهجرة لا يعكس بالضرورة موقف رئيسة الوزراء.

ويفسر البعض جراءة الوزراء الطامحين إلى الخروج عن الصف، وعلى رأسهم وزير الخزانة، بغياب الشرعية الانتخابية عن مجلس الوزراء الحالي. فتيريزا ماي تولت المنصب نتيجة فراغ في السلطة تسبب به (رئيس الوزراء المنتخب شعبياً)، ديفيد كاميرون، إثر استقالته من المنصب، وهي كانت نائبة في البرلمان عن مقاطعة صغيرة، وانتخبها بالتالي نسبة تقل عن واحد في المئة من المواطنين البريطانيين.

الوقت ربما لم يفت بعد لكبح جماح بعض المشاعين في قمرة القيادة، لكن ترك الأمور كما هي، سينتهي حتماً إلى الفوضى.

ويُعتقد على نطاق واسع أن «المتهمين» ليسوا بالضرورة من أنصار البريكست، فالثلاثة المعروفون بتطرفهم في دعم خروج بريطانيا من

وزير بريطاني:

لم يفت الوقت بعد لكبح جماح بعض المشاعين

الاتحاد الأوروبي: بوريس جونسون، ديفيد دايفس وليام فوكس، كانوا قد أفهموا بضرورة التزام الصمت وعدم استباق تصريحات رئيسة الوزراء بكل ما يتعلق بملف البريكست، وهم

وبرغم أن التقاليد المرعية في البلاد تسمح لحزب المحافظين الحاكم بالاحتفاظ بالحكم حتى موعد الانتخابات العامة المقبلة عام 2020، بالنظر إلى أغلبيته في مجلس العموم، فإن الضغوط تتزايد على ماي من جهات مختلفة لتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة تتولى ملف البريكست والاستحقاقات التي قد تترتب عليه. وقد تجاهلت تيريزا ماي هذه الضغوط حتى الآن، لكن الشقاق داخل مجلس الوزراء قد يعيد فتح باب النقاش حولها من جديد، ما قد يعني، بالضرورة، تزايد احتمالات إزاحة حزب المحافظين عن السلطة.

ولعلّ مأساة رئيسة الوزراء البريطانية تكمن في أنّ التحالف الأساسي بين الرئاسة ووزارة الخزانة، وهو اللازم تقليدياً للسيطرة على مجلس الوزراء، لا يبدو في أحسن حالاته، فعلى الرغم من العلاقة الشخصية الممتازة بين ماي وهاموند منذ أيام الدراسة في جامعة أكسفورد، فإنّ الأمور انتهت في مجلس الوزراء إلى خلافات متزايدة بشأن منهجية إدارة ملف البريكست، إذ بينما يبدو أن هاموند يميل إلى تلطيف الأجواء مع أوروبا لترتيب طلاق ودي، تظهر ماي حرصاً على قطع مباشر وسريع. ويبدو أن الخلاف كان صاخباً بينهما داخل مجلس الوزراء، إلى درجة اضطر مكتب الرئيسة إلى إصدار تصريح بتجديد الثقة بالوزير هاموند.

ربما والأمر كذلك، فإنّ على رئيسة الوزراء أن تنظر عملياً في تنظيم انتخابات عامة إذا كانت تريد الاحتفاظ بالثقة الشعبية، ولربما عندئذ تعود بتكليف شعبي يضمن لها ممارسة «الحياة الحديدية»، كما كانت التاتشرية المهمة للمحافظين بعد كل تلك السنوات. أما استمرارها في القيادة، فيما يطلق طاقمها النار بعضه على بعض، فيعني بالضرورة أنّ السفينة لا بد أن تغرق بكل ما فيها في أول اختبار حقيقي (وهل هناك بحر عاصف أكثر من البريكست؟).

تقرير

بلجيكا تسقط معاهدة التبادل الحر مع كندا

أن تكون لدينا أسس قانونية صلبة. وعلى نحو خاص، ينتقد مانيت وغيره الشروط التي من المفترض أن تحمي المستثمرين الدوليين، والتي يقولون إنها يمكن أن تسمح لهم بإجبار الحكومة على تغيير القوانين خلافاً لرغبة شعوبها. وتعارض جماعات مناهضة للعلومة معاهدة «سيتا» ويقولون إنها نموذج تجريبي لفرض معاهدة «تافتا» التي يناقشها الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة، وتطالب بضممانات أكبر أمام الامتيازات الممنوحة للشركات متعددة الجنسية.

وتحظى والونيا ببعض الدعم من منظمات غير حكومية تخشى أن تُكافئ المعاهدة الشركات على طمعها على حساب معايير الصحة والبيئة التي جرى الحصول عليها بعد عناء في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى التسبب في التوتر مع المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية التي تؤيد المعاهدة بشدة، فإنّ موقف والونيا يبرز الانقسامات في بلجيكا. (الأخبار، أ ف ب)

الثماني والعشرين، دونالد توسك، كان قد أمهل بلجيكا حتى مساء أمس لكي تعلن إن كان يمكنها توقيع معاهدة، وذلك حتى يتمكن من إبلاغ رئيس وزراء كندا، جاستن ترودو، الحضور أم لا لتوقيع المعاهدة في بروكسل. وكان المتحدث باسم رئيس حكومة والونيا، بول مانيت، قد صرح في وقت سابق أثناء مغادرته المحادثات أنه غير قادر على الموافقة على المعاهدة تحت الضغط. وأضاف: «لقد أبلغنا رئيس الوزراء أن رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك يريد جوابنا اليوم بنعم أو بلا... (لكن) من الواضح انه في ظل الظروف الراهنة لا يمكن ان نقول نعم اليوم».

بدوره، صرح رئيس برلمان والونيا، اندريه انطوان، في حديث إذاعي، بأنه من المهم أن تكون جميع بنود المعاهدة (300 صفحة إضافة إلى 1300 صفحة من الملاحق) صحيحة لأنها ستمهد الطريق لاتفاقيات تجارة أكبر وأوسع مع قوى اقتصادية، من بينها الولايات المتحدة والصين. وقال: لذلك، يجب

من اجتماع للمناطق والكيانات البلجيكية مع الحكومة الفدرالية. وتعني هذه المعاهدة المعروفة باسم اتفاق الاقتصاد والتجارة الشامل، خمسمئة مليون شخص، لتكون أكبر اتفاقية في العالم. وأضاف رئيس الوزراء البلجيكي أنّ «الحكومة الفدرالية والكيان

ينتقد كثر شروطاً تحمي المستثمرين الدوليين وتخالف رغبة الشعوب

الألماني ومنطقة فلاندر الفلمنكية وافقوا، أما والونيا وحكومة مدينة بروكسل والكيان الفرنسي فرفضت». وطالب قادة والونيا الفرنسية، التي يسكنها 3,5 ملايين شخص وتقع جنوب العاصمة بروكسل، بمزيد من الوقت للتفاوض على شروط المعاهدة. إلا أن مصادر أوروبية قالت إنّ رئيس المجلس الأوروبي الذي يمثل الدول الأعضاء

أقرت بلجيكا، أمس، بأنها لا تستطيع توقيع معاهدة التبادل الحر الأوروبية - الكندية «سيتا» بسبب الرفض المستمر من منطقة والونيا الفرنسية، ومن عدد من قادة المناطق الأخرى الذين رفضوا المهلة النهائية التي كانت محددة مساء أمس.

وفي غياب موافقة بلجيكا، لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي الـ 27 الأخرى توقيع المعاهدة، ما يمثل مشكلة أخرى أمام الاتحاد الأوروبي بعد التصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد، الأمر الذي يهدد وحدته وسط تزايد رغبة الأوروبيين إزاء اتفاقيات التجارة الدولية. ولا بد أن يُضاف هذا الرفض إلى الانقسامات الحادة بين دول الاتحاد بشأن أزمة المهاجرين ومعارضة إجراءات التقشف التي فرضت على اليونان وغيرها من دول الاتحاد التي تترج تحت الديون.

وأعلن رئيس وزراء بلجيكا، شارل ميشال، بعد انتهاء مشاورات وجيزة مع قادة المناطق في بلاده دون نتيجة، «لن نتمكن من توقيع معاهدة «سيتا»، لدى خروجه



رئيس وزراء بلجيكا: لن نتمكن من توقيع معاهدة «سيتا» (أ ف ب)